اجبارية بحقهم*. ولقد خولت الحكومة في نفس الجلسة وزير الصحة المباميي فكتور شمطوف باصدار انظمة لحالة الطوارىء لالزام المضربين بالعودة الى عملهم . هذه الانظمة تحل على العمال كأفراد وكمجموعة ، بمعنى انه في حالة رفض اي عامل لهذه الاوامر ، فهو يعرض نفسه لعقوبة اقصاها سنتين سجن وغرامة مبلغ ٥٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية . اما رد فعل رئيس نقابة عمال الادارة والمرافق على اصدار القوانين فجاء كما يلي : « في اللحظة التي سنستلم بها اوامر الاقامة الاجبارية ، سنعود الى العمل حالا دون ان تكون هناك اية حاجة لاستعمال القوة »(٩).

لقد كان لاصدار اوامر الاقامة الاجبارية اثره فيكسر باقي الاضرابات مثل اضراب الاطباء، وموظفي شركة الجمارك ومستخدمي شركة الكهرباء . لقد تيقن ممثلو هؤلاء المضربين بأن الحكومة مصممة على كسر الاضرابات بواسطة اوامر الاقامة الاجبارية ، ولذلك قرروا العودة الى العمل مكرهين على اساس بدء المفاوضات من جديد حول مطالبهم . ان الذي يلفت النظر هنا ، بالاضافة الى موقف الحكومة والاجراءات التي اتبعتها لكسر الاضرابات وتوقيع وزير الصحة المباميي على اوامر الاقامة الجبرية ، هو موقف الصحف الصهيونية من الاضرابات الاخيرة . لقد قامت الصحف الصهيونية بحملة اعلامية مركزة مستنكرة لجوء العمال الى الاضراب ، لتحقيق مطالبهم ، ولقد كانت الصحف تشدد على العامل الامني وعلى الضرر الذي من الممكن ان يحدث اذا ما استمر التدهور في علاقات العمل . وكانت بعض الصحف التي كانت تبدي بعض « التفهم » لبعض المطالب العمالية ، تتخذ موقف المعلم من العمال في كيفية حصولهم على حقوقهم ، حيث كانت تؤكد بأنه حتى لو كانت المطالب عادلة ، فان الطريق الى تحقيقها يجب ان يكون بالمفاوضات ، وكانت تلك الصحف توجه اللوم والانتقاد للهستدروت التي لم تستطع السيطرة على اعضائها — على حد تعبير تلك الصحف — مع العلم بأن الهستدروت لم تقف وراء اي اضراب عمالي حتى في المرات التي كانت تعلن فيها بأنها تؤيد مطالب العمال . لقد قامت الصحف الصهيونية بعملية غسل دماغ للجماهير اليهودية للحيلولة دون اي تعاطف على مستوى شعبي مع العمال المضربين ، واستغلت في هذا المجال حساسية الجمهور اليهودي للامن ، فكانت تضخم من النتائج المترتبة على تدهور علاقات العمل ، وكانت تشن حملات شديدة على المضربين وتنعتهم بأنهم مجموعات قليلة خارجة عن الاجماع ، لا مسئولة وتصفهم احيانا « بالمخربين » ولقد اوجدت هذه الحملات رأيا عاما معاديا للعمال المضربين ، حيث انه عندما اضرب عمال المرافق والادارة في المستشفيات قام كثير من الطلاب والطالبات بالتطوع للعمل في المستشفيات شعورا بواجبهم الانساني والقومي تجاه المرضى ، على حد تعبير تلك الصحف ، ولقد شعر العمال المضربون بهذه الروح العدائية التي استطاعت الحكومة والصحف خلقها في اوساط الجماهير واتجهت نقمتهم نحو الهستدروت التي لم تقم بواجبها كاللازم ، حيث كان موقفها موقفا متخاذلا وقد عبر عن هذا الموقف رئيس سكرتارية عمال الادارة والمرافق في المستشفيات عندما قال في معرض تعليقه على اصدار اوامر الاقامة الاجبارية ما يلي : « قررنا قطع كل علاقة مع الحكومة والهستدروت وقررنا ان ننفصل عن اتحاد مستخدمي الدولة . لم ننجح في نضالنا لاننا فقراء وليست لدينا الوسائل المالية والاعلامية الكافية للتصدي لموجة القدح والاساءة التي شنها الطرف الآخر . لقد قررنا ان نحترم الانظمة التي صدرت ونحن نفكر في البدء في النضال بطريقة اخرى »(١٠). ولقد شاركت الحكومة ايضا في تعبئة الجماهير ضد العمال المضربين

---

* هذه الاوامر تستند الى « **امر انظمة الحكم والقضاء سنة ١٩٤٨** » وهي بدورها تستند الى قانون الطوارىء سنة ١٩٤٥ . هذه الاوامر تصدرها الحكومة عادة ضد المواطنين العرب الفعالين سياسيا لشل نشاطهم وتحديد اقامتهم . وهنا استعملت لاول مرة في مجال الخدمات ، حيث تفرض هذه الاوامر على العامل التواجد في مكان العمل وممارسة عمله كما يطلب منه والا تعرض للعقوبة .